نواقيس الخطر على الاقتصاد!

د. محمد سليم وهبه، استاذ في الجامعة اللبنانية

صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوروبي يدقان نواقيس الخطر على الاقتصاد اللبناني والحديث عن مخاطر مكلفة وغير عادلة، وكأن الأزمة اتت من العدم بدون ارتباط تاريخي، لكن غياب الخطط الاستراتيجية في منهجية الصدمة تضع بعض القيمون على السياسة في لبنان امام الحائط المسدود منذ اندلاع الأزمة السورية، فكانت التوقعات تتجنب الواقع الانتاجي والعبء الاجتماعي والمالي معتقدين ان في انهيار السوق السورية مصدرا ماليا واقتصاديا لهم.

المفوضية الأوروبية من جهتها ترى ان لبنان حافظ على درجة عالية من القدرة على التكيف مع التحديات والتهديدات الناتجة عن الإضطرابات في المنطقة ومواجهتها، فهل هي نوع من الدراسات الضاغطة في اطار نظرية المؤامرة للنظر في قدرة البلدان على التحمل حسب معايير الرقابة الاحترازية، وهل يمكن ان يكون التلاعب بقدرات الشعوب لصالح المؤسسات الدولية التي تؤد معرفة انعكاس النزاعات على الاستقرار، ونتائج انعكاس الضغط على المؤسسات وعلى النشاطات الاقتصادية، وعلى التوازن الإجتماعي والبنيه التحتية، وقدرات التحمل تجارب يمكن نقلها ميدانيا الى المصارف العالمية في احتساب القيمة على المخاطر.

كيف يكون الواقع ايجابيا وقد طلب صندوق النقد من مصرف لبنان، الحد من مديونيته للدولة وتمويل العجز، والاعتماد على مصادر أخرى للتمويل من المؤسسات والقطاعات المالية، وهو امر شبه مستحيل حيث يعيش لبنان منذ سنوات بأكثر من طاقته، ونحن نقترب بثبات من منطقة الخطر، حيث بلغت نفقات الموازنة العامة ما بين عامي 1993 و 2014 ما يتخطى 180 مليار دولار موزعة كما يلي :

- 61 مليار دولار فوائد على الدين الحكومي بنسبة 34%
- 57 مليار دولار رواتب وأجور ومدخلات بنسبة 32%
- 16 مليار دولار نفقات استثمارية بنسبة 9%
- 17 مليار دولار تحويلات إلى كهرباء لبنان بنسبة 9%
- 21 مليار دولار تحويلات أخرى بنسبة 12%

8 مليار دولار نفقات متفرقة بنسبة 4 %

فقط 9% هي للنفقات الاستثمارية بينما عجز الموازنة يتخطى في بعض الاحيان 34%.

الآن بات اصحاب المصالح على دراية بان لبنان لا يمكنه ان يتحمّل كلفة الأزمة السورية وقد تخطى عدد النازحين مليوني نسمة، اي اكثر من نصف السكان يضاف اليهم النازحين العراقيين، بعد ان استنفدت كل المساعدات والاعانات، وما جعل لبنان البلد ذي النسبة الأعلى من اللاجئين للفرد في العالم، وهي تؤثر سلباً على معدلات البطالة والفقر التي ارتفعت من 11% في 2011 الى 25% في بداية 2015 وتضغط على مؤشرات المالية العامة الضعيفة أصلاً. ما يستدعي عامل ثقة اضافي لمساعدة دولية ورفع عبئ النازحين عن لبنان.

وكيف يمكن الحكم على الدرجة العالية من التكيف والنموّ مخيب للآمال وقد بلغ ما بين 1 و 2% في 2014 وستبقى نسبة النمو على حالها في 2015 نتيجة للتدهور المالي المتواصل في عام 2015، وقد سجل عجز الحساب الجاري 25% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، وهذه دلالة قوية على الهشاشة في ظل ربط العملة اللبنانية بالدولار، فالمحفزات الرئيسية للنمو في لبنان فشلت في خلق نمو في الوظائف ذات الجودة الأعلى والملازمة لضمان الاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل.

كيف يكون الوضع متكيفا وهناك مؤشرات على أن الاقتصاد اللبناني يفقد تنافسيته الخارجية، ومستوى الثقة ينخفض بسبب التوترات الإقليمية والشلل السياسي المحلي، وبسبب ضعف الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي اللتين تعوقان قدرة الاقتصاد.

اين هو التكيف والمؤشرات الاقتصادية والمالية تشير الى التراجع والجمود الذي تعيشه البلاد، بما في ذلك النشاط المصرفي، الذي يلبي القطاع الوحيد الذي يحقق بعض النمو، ولو بصورة متراجعة عن السنوات الأخيرة، حيث تراجعت نسبة نمو الودائع المصرفية التي بلغت 144.2 مليار دولار نهاية شهر شباط 2015، وقد ارتفعت حوالي 0.7 % خلال الفصل الأول من العام 2015، مقارنة مع

تراجع نمو تسليفات إلى حوالي 0.5 %، على الرغم من حوافز دعم الفوائد والاعتمادات التي خصصها مصرف لبنان خلال العام الحالي، بحوالي 1200 مليار ليرة. فقد بلغت التسليفات للقطاعات خلال الفصل الأول من السنة حوالي 245 مليون دولار مقابل حوالي 454 مليون دولار للفترة ذاتها من العام 2014، أي بتراجع حوالي 47.7 %. وهذا مؤشر سيئ لجهة عدم وجود فرص للتوظيف وغياب المشاريع الجديدة، وبالتالي تقلص التوظيفات التي يمكن أن تساهم بخلق فرص جديدة للعمل، مما يطرح موضوع احتياجات الموازنة وعجزها الذي سيفوق 6 مليارات دولار، في حال اقرار الموازنة مع كلفة السلسلة.

التسليفات للقطاع العام بلغت 37.1 مليار دولار، بينما وصلت تسليفات القطاع الخاص إلى حوالي 50.5 مليار دولار بزيادة بسيطة عن نهاية العام 2014. ففي حال حافظ نمو الودائع على ضعف نموها، فإن فرص قدرة المصارف على تمويل عجز الموازنة والخزينة سيزداد صعوبة. يُضاف إلى ذلك انعكاس تراجع المؤشرات الاقتصادية على زيادة الإيرادات، على اعتبار أن تأثر القطاعات ينعكس مباشرة على العائدات الضريبية، لا سيما ضريبة الأرباح.

كيف يكون التكيف ومجموعة النتائج السلبية تسيطر على غالبية القطاعات الاقتصادية، من الاستيراد إلى التصدير والانتاج ، كذلك تصل إلى تراجع حركة الرساميل الوافدة بنسبة تصل إلى 48 %، من حوالي 5 مليارات دولار في العام 2014، إلى حوالي 2.5 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام 2015 . هذا يظهر من خلال عجز ميزان المدفوعات بحوالي 850 مليون دولار، وتراجع نمو الودائع والتحويلات من الخارج والاستثمارات الجديدة، وهذا أمر مرجح للتزايد في ظل توسع دائرة التوترات الأمنية في المنطقة، وتزايد التشرذم الداخلي في لبنان حول أزمة المنطقة والخلافات الحادة على ملفات لا تخدم سوى المستثمرين في أجواء التوتر وعدم الاستقرار، بضرب مثلث النمو الاقتصادي في لبنان المتمثل بضرب الحركة السياحية وتراجع الصادرات الصناعة والزراعية بفعل وضع الحدود، كذلك في ظل ضرب حركة تدفق الرساميل والاستثمارات الجديدة التي تخلق فرص عمل.

مصرف لبنان يحمل حوالي 32.7 % من اجمالي الدين العام بالليرة اللبنانية، بما قيمته حوالي 20580 مليار ليرة من أصل حوالي 62.8 الف مليار ليرة وما اعتبره صندوق النقد معدلا مرتفعا يجب تخفيفه. أما المصارف التجارية فتحمل حاليا حوالي 51 % من الدين بالليرة، بما قيمته أكثر من 32 الف مليار ليرة. وبرغم أن النظام المصرفي يتّسم بالسيولة، إلا أن رساميل المصارف لا تزال متوضعة قياساً على حجم تكشفاتها على الدين السيادي بالعملة المحلية وعلى مخاطر الاقتصاد المحلية، بالاضافة الى تعرضها لمخاطر التشغيل والسمعة والسيولة.

أين مؤشرات التكيف على الرغم من محاولات تقليص النفقات وحبسها عن بعض المؤسسات والادارات، فقد بلغ الدين الحكومي في نهاية الفصل الأول حوالي 69.5 مليار دولار، بزيادة حوالي 6.6%، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. مع الاشارة إلى ان الدين الحكومي بالليرة زاد حوالي 8.2% وبلغ حوالي 42 مليار دولار، مقابل حوالي 27.4 مليار دولار بالعملات الاجنبية، بزيادة نسبتها حوالي 4.5%. فيما بلغ الدين العام في نهاية عام 2014 ما يقارب 102 مليار دولار، ما يوازي 205% من الناتج المحلي القائم. هذا مع العلم أن الانفاق يتم من دون وجود موازنة عامة حتى الآن للعام 2015.

انتاج الكهرباء تراجع حوالي 10%، مما يعني امكانية تأثر الايرادات إلى ما دون حوالي 1600 مليار ليرة، المقدر لها في العام 2015، على الرغم من محاولات ضبط المخالفات والحد من التعديات التي تأكل حوالي 25 إلى 30% من الطاقة المنتجة في بعض المناطق.

اين التكيف ومنذ اكثر من 10 اعوام لم تشهد فيها حركة التحويلات والرساميل الوافدة الى لبنان تراجعاً كبيراً كما في 2014 فقد انخفض اجمالي قيمة التحويلات مع نهاية العام الماضي، الى قرابة 14.5 مليار دولار، مقابل 16.1 مليار دولار في العام 2013، بتراجع مقداره 1.6 مليار دولار اي بهبوط بلغ 9.9%.

ففي ظل التوترات القائمة، وتضييق فرص العمل في وجه الشباب في الداخل والخارج، لبنان كما هو معروف يحتاج إلى 35 الف فرصة عمل سنوياً لمتخرجي الجامعات والمهنيات والحرفيين الصغار. هذا الواقع يكشف أن «سوق العمل لا يستوعب، ويبدو ذلك من خلال متابعة الاحصاءات العائدة إلى المسجلين الجدد في صندوق الضمان، والذي لا يصل إلى 9 آلاف مضمون سنوياً، من أصل الـ 35 الفاً الخارجين إلى سوق العمل سنوياً، بينما الخارجون من سوق العمل بتخطى هذا الرقم حسب إحصاءات تصفيات تعويضات نهاية الخدمة.

الأزمة ستمتد بالتأكيد إلى مساهمات الدولة في تغطية المساهمات في صندوق الضمان الاجتماعي، الذي يزداد مع ازدياد الحاجة المعيشية والاجتماعية للتقديمات الصحية والاجتماعية، من وزارة الصحة والضمان الاجتماعي والمؤسسات الضامنة، على اعتبار أن المخصصات السابقة لم تعد تغطي احتياجات المرحلة الجديدة، مع لزّ بد عدد النازحين من جهة واستهلاك البنى التحتية من جهة ثانية.

وإن كان لبنان قد حقّق تقدماً في مجال حقوق الانسان والحريات الأساسية لاسيما في ما يتعلق بحماية حقوق النساء والأطفال دون الحديث عن المساحات العامة المقتصدة من قبل النظام الاقتصادي الاجتماعي، الا انه ومن دون الإصلاحات المالية، سيبقى الدين العام في اتجاه تصاعدي، حاجة لإصلاح سوق العمل، على مصرف لبنان أن يقلص دوره كوسيط بين الدولة والمصارف، فظاهرة التراجع، لم تترك قطاعاً الا وطاولته، وسط تزايد العوامل الداخلية والخارجية، التي تضرب عناصر النمو وامكانية التحسن القريب، والتنبيه الى عامل الثقة وانعكاساته خاصة وان الموازنة الحالية تعتمد الى تغطية الرواتب والأجور في القطاع العام، حتى نهاية الفصل الثالث، وهذا ما دفع وزير المالية الى المطالبة بتشريع يتيح اعتماد إسقاطية بقيمة 500 مليار ليرة لتغطية كلفة الرواتب والأجور.

الحل الوحيد وينظر البنك الدولي يبقى دائما على الطرف الاضعف وهو المواطن، ولزيادة الايرادات فهي تضم زيادة الضرائب على دخل الشركات الأملاك العينية، رسم الطابع المالي على المياه الحوضية، رسم الوكالات، رسم استهلاك على اشتراء المازوت، رسوم سير، الطابع المالي النسبي، الطابع المالي على السجل العدلي، الطابع المالي على الفواتير والإيصالات التجارية، الطابع المالي على فواتير الهاتف، مضاعفة رسم كاف العدل، رسم على أرباح التفرغ، رسم على أشغال الأملاك العمومية البحرية... هذه الزيادات توجد بمعظمها في مشروع تمويل سلسلة الرتب والرواتب، والتي من المتوقع أن تجلب 1330 مليار ليرة بحسب مشروع الموازنة، علما أن الضريبة في حال الازمة لها مفاعيل سلبية وتزيد من حالة الانكماش الاقتصادي.